- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد:16 العدد: 02(2022) ص 95-109

إشكالية تحقيق الحكامة والتنمية المستدامة في الدول المغاربية

The problem of achieving governance and sustainable development in the Maghreb countries

د. صبيحي شهيناز*
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
(الجزائر)
shahinazsbi@yahoo.fr

أ. شطي طيب
جامعة مولاي الطاهر سعيدة
(الجزائر)
Tayeb.chetti76@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2022/03/07
تاريخ القبول:
2022/05/29

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الحكامة
- ✓ التنمية
- ✓ الديمقراطية
- ✓ الدول المغاربية

الملخص:

تستهدف هذه الورقة التعرض لدراسة إشكالية تحقيق الحكامة والتنمية المستدامة في الدول المغاربية، باعتبار أن الحكم الراشد يعد شرطا أساسيا لتعزيز النمو الاقتصادي وذلك للحد من الفقر ورفع مستوى معيشة الأفراد ، ولضمان نجاح عملية التنمية المستدامة لا بد من توفر مبادئ التي يقوم عليها الحكم الراشد من تمكين المواطنين ومشاركتهم في اتخاذ القرارات وكفاءة أجهزة الدولة وتوفر نظام المساءلة والمحاسبة، إذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة ما لم تتوفر بيئة تسودها مبادئ الحكامة.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن إن تحقيق الحكامة لابد أن يمر من عبر إيجاد حلول ناجعة لمعضلة الديمقراطية والفساد والتي تعد من أهم معيقات التنمية المستدامة.

Article info

Received
07/03/2022
Accepted
29/05/2022

Keywords:
- ✓ *governance*
- ✓ *development*
- ✓ *democracy*
- ✓ *Maghreb countries*

Abstract :

This paper aims to study the problem of achieving governance and sustainable development in the countries of the Maghreb, considering that good governance is a prerequisite for promoting economic growth to reduce poverty and raise the standard of living of individuals, in order to ensure the success of the sustainable development process. State agencies and the provision of a system of accountability, as sustainable development cannot be achieved unless there is governance.

We concluded that achieving governance must pass through finding effective solutions to the dilemma of democracy and corruption, which are among the most important obstacles to sustainable development.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1.مقدمة:

بدأ الحديث عن التنمية المستدامة والحكامة في العالم عموما والدول العربية خصوصا بعد صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، إذا كان المقصود التركيز على أبعاد التنمية المستدامة ببعدها الشامل، أي الترابط بين مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي بالاعتماد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في مجال التعليم والتربية والصحة والسكان، الثقافة، البيئة وغيرها، وذلك بتوخي قدرا من العدالة والمساءلة الشرعية في التمثيل، وتكريس الديمقراطية وهذا ما يعرف بمقومات الحكامة. فمن خلال كل ما سبق تبرز العلاقة الوطيدة الموجودة بين التنمية ومكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي وغيرها من القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة وإصلاح الحكومة أو ما يسمى حاليا بمبادئ وأبعاد الحكامة، لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة.

والدول المغاربية لم تكن بمنأى عن اللجوء إلى هذه الإصلاحات المتعددة الجوانب والشاملة لكل القطاعات، إذ تعيش نظاما ونمطا جديدا في السياسات والأفكار الاقتصادية، حيث شهدت تطورات تضمنت اللجوء نحو تطبيق سياسات اقتصادية تحررية باعتماد آليات السوق والتوجه نحو الدخول في اقتصاد السوق، حيث أصبح ذلك امرا حتميا لمسايرة التطورات العالمية في شتى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد تجسد ذلك في التحولات التي عاشتها المغرب.

فرغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الدول المغاربية بما فيها المغرب لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكامة، والانفتاح على اقتصاد السوق ومن أجل تحقيق التنمية الشاملة يجب القيام بمجموعة من الإجراءات التي تعتبر عن نمط جديد في تسيير النظام الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق مطالب الديمقراطية والشفافية وبالتالي تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. وبناءا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير تبني نظام الحكامة على تحقيق التنمية المستدامة في الدول المغاربية ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

- ما العلاقة الموجودة بين الحكامة والتنمية المستدامة؟
- فيما تتمثل متطلبات الحكامة لتحقيق التنمية بالدول المغاربية؟
- ما هي أهم الإشكاليات التي تطرحها على هذه الدول؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نفترض التالي:

- انتهاج نظام الحكامة يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفساد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول المغاربية

تكمن أهداف الدراسة في تسليط الضوء على واحد من أهم القضايا المعاصرة والمتمثلة في موضوع التنمية المستدامة وعلاقتها بالحكامة وإعطائها العناية الكافية وإدراك أثاره على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك من خلال محاولة توضيح كلا المفهومين الحكامة والتنمية المستدامة ومعرفة الدور الذي يمكن أن تحققه الحكامة للوصول للتنمية المستدامة، ومحاولة دعم تجسيد الحكامة التي تعتبر هدفا رئيسيا ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة وما يحققه من مكاسب للدول المغاربية وخاصة الاستقرار الاقتصادي والقضاء على الفساد. بالإضافة البحث عن بدائل إستراتيجية لتفعيل الحكامة يعد مطلبا ضروريا تستدعيه التنمية المستدامة وذلك بالاعتماد على منهجي الوصفي والتحليلي.

ومن اجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور حيث تناولنا في:

المحور الأول: ضبط المفاهيم

المحور الثاني: العلاقة بين الحكامة والتنمية المستدامة

المحور الثالث: الحكامة والتنمية المستدامة بالدول المغاربية

المحور الرابع: الحلول المقترحة لتطبيق الحكامة وتحقيق التنمية المستدامة في الدول المغاربية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2. ضبط المفاهيم:

1.2 مفهوم الحكامة:

1.1.2 تعريف الحكامة:

يصعب إيجاد تعريف شامل لمفهوم الحكامة فقد أثار تعريفها عدة نقاشات وخصوصا في السنوات الأخيرة، من طرف بعض الهيئات الدولية أو غير الحكومية بغية إيجاد تعريف شامل لمفهومها لأنها تختلط بالعديد من المفاهيم الأخرى (جمعة شعراوي و هلال، 2001، صفحة 10).

ويلاحظ غياب مرادف عربي موحد لمصطلح La governance إذ تقابله عدة مصطلحات عربية منها: الحكمانية، الحكامة الرشيدة، الحكومة، الحكم الرشيد، الحكم الصالح، الحكم الجيد، الإدارة المجتمعية والتلجيم، وتبقى الحكامة هي أكثر شيوعا.

وعموما فإن الحكامة مفهوم استعمل في الأصل من طرف الأخصائيين في مجتمع القرون الوسطى الإنجليزي الذي يتميز بالتعاون بين مختلف مصادر السلطة (الكنيسة، النبلاء، التجار، الفلاحون...)، وقد أعيد استخدامه من طرف البنك العالمي أثناء عقد الثمانينات وبداية التسعينات لتحديد الطريقة التي تمارس بها السلطة في تسيير الموارد الاقتصادية في بلد معين (بوكطب، 2016، صفحة 2). فالحكامة هي أولا وقبل كل شيء تعبير عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده. وهذا هو التعريف المعتمد من طرف أغلب المنظمات الدولية. وهو في واقع الأمر مفهوم قديم يدل بالأساس على آليات ومؤسسات تشترك في صنع القرار. ومنذ عقدين طرأ تطور على هذا المفهوم وأصبح يعني حكم تقوم به قيادات سياسية منتخبة وأطر إدارية كفأه لتحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.

أما أغلب الباحثين الذين كتبوا عن الحكامة يتفقون على أنها آلية تتعلق بعملية صنع القرار في المجتمع ومؤسساته المختلفة، وتتضمن مجموعة من التفاعلات ضمن هياكل وعمليات تحدد كيفية ممارسة السلطة واتخاذ القرار وتعبير المواطنين عن رأيهم (عبيد، 2012). كما تم تعريف الحكامة من قبل كثير من الباحثين على أنها الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية منها والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية (الراوي، 2012). فهي تهدف لزيادة مستوى دخل الفرد وتقليل حدة الفقر والعناية بحقوق المواطنين، مما يجعلنا نعتبر الحكامة نسقا من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن حاجات الناس تعبيرا سليما، تربطها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة، ضف على ذلك أنها تهدف لتحقيق المصلحة العامة بواسطة الاستعمال الأقصى للوسائل البشرية والمالية والتقنية وكذا المؤسساتية للدولة، بغية إقامة دولة ديمقراطية نافعة تضمن حقوق المواطنين وتوفر آليات مناسبة لتقويم السياسات وتصحيحها والتصدي الإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام (بوكطب، 2016، صفحة 03). لذلك فالحكامة الجيدة في أي مجتمع وأي مؤسسة حكومية كانت أو غير حكومية تبقى من أهم الضروريات لإنجاح المشاريع التنموية، إلا أن تطبيقها يتطلب سيادة جو تسوده الشفافية والمسؤولية ودولة القانون والمشاركة واللامركزية والتنسيق بين كل المتدخلين.

كما أن تعريف الحكامة يختلف بين الهيئات والمنظمات الدولية فكل واحدة تعرفها انطلاقا من منظورها الخالص، فيرى البنك الدولي أن الحكامة هي الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية. أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD يعرف الحكامة بأنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إطار تدبير شؤون بلد ما على جميع المستويات (بروحو، 2011، صفحة 380).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وحسب اتفاقية الشراكة كوتونو الموقعة بين الاتحاد الأوربي و 77 دولة من جنوب الصحراء الإفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي تعرف في المادة 9 منها الحكامة بأنها الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لغرض التنمية المنصفة والمستمرة وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون.

أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي ينظر إلى الحكامة من الناحية الاقتصادية وتحديدا شفافية وفعالية إدارة الموارد العامة واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص. ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ترى أن الحكامة وسيلة لشرعية الحكومة والعناصر السياسية فيها واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون (بوكطب، 2016، صفحة 03).

عموما وبالرغم من إشكالية التعريف وتدقيق المفهوم وتعدد زواياه والمقاربات المعتمدة يمكن القول على أنها أسلوب جديد في الحكم تعتمده الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة لتحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق تنمية مجتمعية، وذلك في تناغم تام مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، إنها بعبارة أخرى قدرة الدولة على التدبير الجيد للموارد والتزامها بضمان حقوق الناس.

وبالتالي فالحكامة لا بد أن تعتمد على عدد من المحاور الأساسية منها: صيانة الحرية، أي ضمان توسيع خيارات الناس، وتوسيع المشاركة الشعبية والمساءلة الفعّالة والشفافية الكاملة في ظل فصل السلطات والتوازن بينها، وسيادة القانون والقضاء المستقل والنزيه والكفء، الذي تنّفذ أحكامه من قبل السلطات التنفيذية.

2.1.2 معايير الحكامة:

هناك عدة معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية تشمل الدولة ومؤسساتها والإدارة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين كناشطين اجتماعيين وهي معايير قد تختلف حسب المنظمات وحسب المناطق، لكن في العموم يمكن تحديد أبرزها كالآتي: (الغالي، 2018، الصفحات 08-10):

- الشفافية: وهي من أهم خصائص الحكامة وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفّر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها . إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها ، وتتلخّص الشفافية بالمكونات التالية:
  - الحصول على المعلومة
  - لعلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته
  - لدقّة في الحصول على المعلومة

وعليه يجب على الدولة أن تصدر قوانين تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجمهور ولوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق والمتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة. ومن الصعب تخيل وجود حكم رشد ووجود حكومة فاعلة ومتجاوبة مع شعبها دون وجود قطاع إعلامي متميز وقوي ويتسم بالمهنية والاستقلالية

- المشاركة: وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا يفي بالغرض، بل لابد أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادر على اتخاذها ليؤثّر في صنع القرار وأن يضع المسؤولين تحت طائل ة المسؤولية والمحاسبة. وعلى الدول أن تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الاعتراف وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- حكم القانون(سيادة القانون): يعني أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريات الإنسان الطبيعية. وستناقش هذه المادة العلمية مفهوم سيادة القانون كأحد خصائص الحكامة بأسلوب علمي ومتخصص
- المساءلة: هي أن يكون جميع المسئولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء. وتعد آلية المساءلة أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة، وتأخذ ثلاثة أشكال وهي:
  - المساءلة التشريعية: هي أهم المساءلات في النظام الديمقراطي، لأن البرلمان يلعب دورا مهما في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابة عليها .
  - المساءلة التنفيذية: خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عبر سبل الإدارة .
  - المساءلة القضائية: تشكل ركن أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي، حيث تلعب دورا بارزا في أسلوب الحكامة الراشد عن طريق مراقبة تسيير عمل التنفيذ وتوجيه التهم للموظفين
- الإجماع: هو أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات
- المساواة: وتعني خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحكامة الراشد، فهم متساوون بالحقوق والحريات والكرامة.
- الكفاءة: عبر الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.
- العدل: والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساء وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.
- الرؤية الإستراتيجية: فحسب مفهوم الحكامة فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتّى يتم ت ق يحق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.
- اللامركزية: إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكّل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحكامة فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى .كما يعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصل إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وبالتالي فالسياسات التي ترسمها الحكامة يجب أن تكون منهجية وتلبي مصالح المواطنين عامة، و وتحقق لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات دونما أي تمييز وعلى قدم المساواة، وذلك يتم من خلال توفير آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام، ويوجب الاحترام لسيادة القانون، وضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات والوثائق الحكومية ضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي .

2.2 مفهوم التنمية المستدامة:

1.2.2 تعريف التنمية المستدامة:

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة يجب إزالة اللثام عن الاستدامة كنقطة مبدئية، حيث يعود أصل الاستدامة إلى علم الايكولوجي الذي استخدم الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية، والتي تعرضت إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها، وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي (أبو زنط و غنيم، 2007، صفحة 23).

إذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديما فإنه مصطلح يعد حديث النشأة، حيث كان أول ظهور له في مطلع عقد الثمانينات وتحديدا في سنة 1981م في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية والذي كان بعنوان "الإستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة"، حيث تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة والذي عرفها بأنها "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته" (أبو زنط و غنيم، 2007، صفحة 23).

أما الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة جاءت مع إعلان اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لتقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" الصادر سنة 1987م، والتي عرفت التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاته" (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، أكتوبر 1989، صفحة 69). ثم ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع سنة 1992م في قمة الأرض بالبرازيل، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطني وإقليمي وعالمي خاصة في الدول المتقدمة، وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية مما أدى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن 21، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الاهتمام بالتنمية المتواصلة، ثم تطورت لتشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي سنة 2002م في قيمة جوهنسبورغ. ويهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار القدرة الاستيعابية للبيئة المحيطة (World Commission on Environment and Development, 1987, p. 54)، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية بجميع جوانبها، فهذا النوع من التنمية هو الذي يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة. وهناك العديد من التعاريف المتداولة للتنمية المستدامة فنجد أكثر من 60 تعريفا لهذا المصطلح، وقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر عشر تعريفات واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات الى أربع مجموعات كما يلي: اقتصادية، اجتماعية، بيئية، وتكنولوجية (الشيخ، 2002، صفحة 17).

اقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

اجتماعيا: فهي تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

أما بيئيا فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وتكنولوجيا فهي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

ومن هنا يمكن القول أن التنمية المستدامة تعني تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، والمساهمة في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة وأن لا يكون هناك تأثير جانبي على الأنظمة السابقة.

2.2.2 خصائص التنمية المستدامة: تتلخص خصائص التنمية المستدامة فيما يلي (مختار، 2017، صفحة 572):

هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

هي تنمية تضح تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر-المادية والاجتماعية.

وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، الماء مثلا أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.

هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعها تعمل جميعها باستخدام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

هي تنمية تراعي تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

3.2.2 أبعاد التنمية المستدامة: يمكننا حصر الأبعاد التي ترتكز عليها التنمية المستدامة فيما يلي:

- الأبعاد الاقتصادية: إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية، والحد من التفاوت في المداخيل والثروة فضلا عن الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الاقتصادية. ويتجسد كل ما سبق من خلال تغيير أسلوب الإنتاج ذلك إن الإنتاج المتوافق من النظام البيئي سيختلف اختلافا عميقا عن الإنتاج الحالي، ويكون ذلك من خلال إدخال إصلاحات أساسية وبشكل أولوي على نظام الإنتاج، كالقيام بإجراء تخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج (المصادر الطبيعية)، ويعتبر غير المدخلات أحد الإصلاحات الأساسية المطلوبة لإدراج حماية النظام الطبيعي ضمن الاقتصاد الكلي (التنمية) مثل التحول من استخدام الوقود الأحفوري (النفط) إلى استخدام الطاقات المتجددة والتحول من استخدام مواد خام إلى مواد مستعملة (موسشيت، 2000، صفحة 26)، بالإضافة إلى ذلك العمل على تقليص المخرجات (المخلفات) من نفايات وملوثات و تصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي إشباع الحاجات الإنسانية في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات البيئية السلبية وكذا كثافة استغلال الموارد للوصول بها إلى مستوى يتناسب على الأقل مع طاقة احتمال الأرض التقديرية (مغروة، اوسرير، و بن الحاج، صفحة 338).
- الأبعاد الاجتماعية: تتضمن عملية التنمية المستدامة التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية، فضلا عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على المساواة والإنصاف، ولا بد من الإشارة إلى أن هناك نوعين من الإنصاف هما: إنصاف الأجيال المقبلة، وإنصاف الناس الذين يعيشون اليوم ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية. لذلك تهدف التنمية إلى تحسين فرص التعليم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرعاية الصحية وبالنسبة للمرأة ولجميع فئات المجتمع.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

❖ الأبعاد البيئية: إن فلسفة التنمية المستدامة ترتكز على حقيقة مفادها أن استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي. وما يمكن استنتاجه هو أن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو احد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئية للحيلولة دون زيادة الضغوط عليها (مختار، 2017، صفحة 574).

3. الحكامة والتنمية المستدامة: العلاقة والإشكاليات

لقد أكدت الدراسات أن هناك علاقات تحكم كل من الحكامة والتنمية المستدامة، وهذه الأخيرة التي تتماشى مع الديمقراطية، ويبدو من الواضح أن مفهوم الحكامة تطور بالموازاة مع تطور مفهوم التنمية، لا سيما لما انتقل محور الاهتمام من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي ثم إلى التنمية المستدامة، وذلك عندما تبين بجراء أن تحسين الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية حياة المواطنين ومستوى عيشهم. لذا ظهر مفهوم الحكامة كمفهوم استعجالي تبناه المجتمع الدولي لتجاوز حالة الخلل القائم في نماذج التنمية هذا من جهة، من جهة ثانية عندما أضحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي ومستندة على العدالة في التوزيع والمشاركة، أي التنمية المستدامة التي بدونها لا يمكن تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة (زاوي، 2009، صفحة 54). وقد أكدت الدراسات التي أجراها مؤخرا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن هناك علاقة مترابطة ومتينة بين الحكامة والتنمية المستدامة، ويعود السبب في ذلك أن النمو الاقتصادي لبعض الدول لم يتوافق مع تحسين مستوى عيشة أغلبية السكان، وبهذا المعنى فإن تحسين الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة للمواطنين (سايح، 2013/2012، صفحة 17). وبالتالي اعتبرت الحكامة دعوة صريحة إلى تجاوز حالة اللاتوازن الناتج عن أحادية صنع القرار دون مراعاة المنطق العلمي المؤسس على عناصر المشاركة في مختلف مراحل إعداد المشروع في إطار سيرورة تمتاز بالشفافية والعقلانية.

إذن فلا عجب أن يتكون الحكامة هي لب التنمية المستدامة، باعتبار أنها عملية مترابطة لكل مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي وتستند هذه العملية إلى منهاج تكاملي يقوم على العدالة في التوزيع ويعتمد على المشاركة، كما انه يتضمن التخطيط الطويل المدى، ليس للموارد الاقتصادية فحسب، بل للتعليم والسكن والبيئة والثقافة السياسية والتركيب الاجتماعي أيضا، وهي عوامل أساسية في تحقيق التنمية المستدامة (سايح، 2013/2012، صفحة 174)، لذا تم ربط الحكامة مع مفهوم التنمية المستدامة لأنها رابط ضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة، وخصوصا توليد الرفاه والازدهار للمواطنين وتخفيض نسبة الفقر، وبالتالي فهي تساهم في بلوغ الأهداف الإنمائية الألفية.

كما وتشير الدراسات التي تطرقت للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية والتماسك الاجتماعي في وصف الروابط بين الحكم الديمقراطية والتطور الإجتماعي وتحقيق التنمية، انه كلما كان هناك تطبيق لمبادئ ومعايير الديمقراطية كلما تحققت التنمية المستدامة الفعلية. فعلى سبيل المثال إذا كانت أنظمة الحكم الديمقراطية أكثر فعالية في حماية حقوق الملكيات وحكم القانون وتشجيع الثقة بالأعمال تبين أنها أكثر نجاحا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث ساهم ذلك في توسيع الإنتاجية وتحفيز الاستمرار ونمو الدخل الإجمالي للشخص الواحد (سايح، 2013/2012، صفحة 172). ومن هذا المنطلق تتجلى العلاقة بين الحكامة والتنمية المستدامة حيث لا يمكن أن نتحدث عن الحكامة دون تكريس المشاركة والمحاسبة والشفافية. ولا وجود للحكامة إلا في ظل الديمقراطية. كما أن أبعاد التنمية المستدامة والتي تندرج ضمن الأبعاد الحقوقية والمتمثلة في الحق في التنمية وكذا تعزيز الديمقراطية والحكامة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ووفقا لهذه الزوايا يمكن قراءة الأبعاد الأساسية للحكامة من خلال:

- البعد السياسي: ويعني طبيعة النظام السياسي وشرعية التمثيل والمساءلة وحكم القانون.
- البعد الاقتصادي والاجتماعي: بما له علاقة بالسياسات العامة والتأثير على حياة السكان ونوعية الحياة والوفرة المادية وارتباط ذلك بدور المجتمع المدني واستقلاليته.
- البعد التقني والإداري: أي كفاءة الجهاز وفاعليته فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون الاستقلال عن النفوذ السياسي، ولا يمكن تصور مجتمع مدني استقلاليته عن الدولة ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية.

ومنه نستخلص أن الحكم الراشدة يمكن أن يقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والصحة والمسكن والطعام، والمساواة في التعليم، والأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعديدية الحزبية وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع، بالإضافة إلى فرص بناء إعلام حر حيث يتطلب ذلك توافر بيئة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية وتعطي الحق لكل إعلامي في ممارسة دوره المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أو آمني أو مالي ودون ضغط وإكراه مجتمعي ، وكل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحكم الراشد تعمل على إدخال الإصلاح كتطلع منشود للمجتمعات العربية.

4. واقع الحكامة والتنمية المستدامة بالدول المغاربية:

تعتبر التنمية المستدامة في الدول المغاربية اليوم قضية مركزية لمختلف حكومات هذه الدول حيث أولتها اهتماما خاصا ضمن استراتيجياتها الوطنية وسياساتها العمومية الرامية إلى النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين ومع ذلك لازال الفرق شاسعا بين الواقع المتردي والانخراط في تطبيق برامج شاملة إصلاحية وهيكلية وتنظيمية. فخلال السنوات الخمس الأخيرة وضعت الدول المغاربية آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، فالجزائر مثلا قامت باستحداث مديرية عامة للبيئة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية.

كما تم إنجاز العديد من الأعمال في الدول المغاربية في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21 ، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة.

لكن رغم ذلك نجد أن غياب الحكامة من حيث الديمقراطية والشفافية والمسؤولية وعدم احترام القانون، كرس وضعا مزريا في الدول المغاربية والدلائل عليه كثيرة أولها تأكيد المؤشرات الدولية أن الاقتصاد المغاربي في آخر الترتيب ضمن قائمة مؤشرات التنمية المستدامة، وهو ما يكشف على تخلف سياسي واقتصادي واجتماعي كبير، وهو ما يعني أنها لم تعطي من الإدارة لصناعة الحكامة سينعكس على مشاريع التنمية بشكل كبير في إطار مشاركة وطنية تهتم بالتنمية الشاملة والمستدامة.

ولكي نفهم إشكالية عدم تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة علينا المرور بتاريخها السياسي الذي أفرز ما تعانيه حاليا المنطقة ونمط سيرها، فالحكومات الموجودة في الدول المغاربية عبارة عن خليط من المؤسسات العسكرية والديمقراطية غير المتحررة والأنظمة الملكية والتي تميل الهياكل السياسية والبيروقراطية فيها إلى التحجر والانغلاق، ونقص أو غياب المشاركة في الحكم والديمقراطية في المنطقة، ما أدى إلى تفشي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ثقافة الفساد في مختلف قطاعات المجتمعات، والتي تعد من أهم معوقات عدم تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول. ضف على ذلك مجموعة من الأسباب منها:

1.4. **غياب الشفافية:** والمعروف أن المجتمعات المغاربية غير الديمقراطية معروفة ببيئات مغلقة تسيطر الحكومات على إعلامها وتخضعه لرقابتها بتكبيل حرية الرأي، وعدم السماح بنشر معلومات إلا التي توافق وتخدم مصالحها، وهو ما أوضحه تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2017 في الدول المغاربية حيث أوضح أن مستويات الفساد مرتفعة للغاية في بلدان المنطقة مقارنة بالمعدلات العالمية، وهو ما بينته المراتب التي احتلتها هذه الدول والتي كانت في أخر الترتيب، حيث جاءت المغرب في المرتبة 81، الجزائر115، أما تونس فاحتلت المرتبة 74

2.4. **ضعف السلطة القضائية وسيادة القانون:** تعتبر السلطة القضائية المستقلة من أهم أركان الشفافية لأنها تساعد على ضمان المساءلة والقابلية للمحاسبة وحماية المواطن. وتعتبر السلطة القضائية المستقلة مفهوما غريبا بالنسبة للمنطقة المغاربية، حيث تعمل هذه السلطة تحت اشراف الحكومة، ويعتبر القضاة من موظفي الدولة ويخضعون لسلطة وزير العدل، الذي يشغل بدوره منصبا قياديا في مجلس الوزراء، مما يسمح للنفوذ الموالي للحكومة بالتغلغل في العملية القضائية وبالتالي تنخفض قابلية الحكومة للمساءلة وينفتح المجال امام ممارسات الفساد. وبالتالي وجود نظام قضائي فاسد مصحوب بقوانين متضاربة تختلف في بعض الأحيان مع احكام الدستور ويجعل مسألة سيادة القانون موضع شك، وهو وضع مخيف بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3.4. **عدم القابلية للمساءلة:** في ظل غياب استقلال السلطة القضائية والحريات المدنية وحرية الصحافة في المنطقة، وقيام مؤسسات رئيسية كالبرلمان وأجهزة إنقاذ القوانين والمجتمع ووسائل الاعلام والجمعيات المهنية تتميز بنقص الشرعية، يجعل مفهوم قابلية الحكومة للمساءلة غاية لا تدرك.

4.4. **عدم الاستقرار السياسي:** تعاني الدول المغاربية من عدم الاستقرار السياسي مقارنة بالدول الكبرى، ويرجع السبب في ذلك لضعف الديمقراطية التي شغلت موضوعاتها حيزا كبيرا في المجتمع المغاربي على الرغم من الجهود التي لازالت تبذلها هذه الدول لتحسين أوضاعها في هذا المجال إلا أن الواقع يظهر المزيد من التهاوي من وجهة نظر سلم القيم الديمقراطية التشاركية والمشاركة الشعبية في الحكم، وتشكو جل الدول المغاربية من أنظمتها الحاكمة والتي تلجأ في تبرير وجودها إلى العوامل التاريخية وعدم استنادها إلى الشرعية سواء تعلق الأمر بنظام الانتخابات المتبع من طرف المغاربية، أو نظام المشاركة واستقلالية السلطات.

5.4. الهيكل الاجتماعي القائم على النخبة: المجتمعات غير الديمقراطية غير منصفة بطبعها لأنها تنحاز إلى النخبة الحاكمة ضد بقية الشعب، وهكذا نجد في المجتمع المغاربي الواحد ثلاث مجموعات اجتماعية مختلفة:

- النخبة أو الصفوة: وهي مجموعة صغيرة العدد من كبار مسؤولي الحكومة والأسر المشهورة التي تربطها مع الحكومة علاقات وثيقة، وتتمتع هذه المجموعة بأعلى الامتيازات كما تسيطر على معظم الأنشطة الاقتصادية.
- العاملون في الحكومة وفي الوظائف العامة: وهي مجموعة أكبر عددا وتتكون من موظفي الحكومة من المستوى الأوسط والأدنى الذين يعتمدون على الحكومة تماما ويدينون لها بالولاء بغية الوصول إلى فرص لتحقيق المكاسب الشخصية.
- عموم الجمهور: وهي مجموعة التي تمثل غالبية الشعب، وهي بحكم تكوينها تهيء الفرصة المناسبة لازدهار الفساد.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

6.4. القوانين الزائدة عن الحد: حيث تزيد حكومات هذه الدول من القوانين حتى تحافظ على قوتها وسطوتها داخل البلاد، وتنجح في ذلك بالسيطرة على كافة جوانب المجتمع المدني وجعل الشعب يعتمد عليها في الحصول على الخدمات الأساسية، ومن الطرق التي تستخدمها لهذا الغرض الإفراط في إصدار اللوائح والقوانين لإحكام السيطرة.

لكن أبرز الأسباب التي أدت إلى انتشار الفساد وعدم القدرة على تحقيق التنمية المستدامة هي أسباب اجتماعية تتعلق بطبيعة المنظومة القيمية وهي تتآزر وتتكاتف مع ظروف سياسية ومشجعة ولا يخفي على أحد الخلل الكبير والواضح الذي يكتنف الأنظمة السياسية المغاربية والحريات شبه المعدومة، وهو ما أشارت إليه التقارير الدولية عن الفساد والشفافية في الدول المغاربية موضحة أن الكود الأخلاقي الذي يمنع الفساد خاصة الاقتصادي تخطي منحني الانحطاط ولم يقتصر على الحكومات أو الدول أو الهيئات المانحة بل تفشي بين الأفراد مؤكدين أن أشكال الفساد تعددت بدءا بالغش والرشوة وتزوير وهو ما يطرح سؤال حول مدى قدرة القوانين والتشريعات المغاربية الحالية على مواجهة الفساد الاقتصادي الذي يضرب قطاعات الاستثمار والإنتاج في الدول المغاربية، وأكد الخبراء أن الإحصائيات الخاصة بالفساد في دول المنطقة والتي تؤثر في الاقتصاد والاستثمار، التجارة والصناعة هي إحصائيات دولية وليست صادرة عن منظمة العمل العربية ولكنها عبارة عن تقرير للبنك الدولي يؤكد أن حجم الفساد المالي الذي يؤثر في الاقتصاد في العالم يصل إلى ما يزيد عن ترليون دولار سنويا منها حوالي 15% بالدول المغاربية فقط، وهو ما يعني أن حجم أموال الفساد التي تنخر الاقتصاد المغاربي استنادا إلى هذا التقرير مبلغ الضخم بغض النظر عن الآثار السلبية الذي يسببها للاستثمارات وما ينعكس على الحصة العامل إلا أنه يكفي لتوفير أكثر من عشرة مليون فرصة عمل في العام الواحد وهو ما يعني أيضا تخصيص هذا المبلغ لمدة عام واحد فقط كفيل بالقضاء نهائيا على ظاهرة البطالة وللتأكيد على خطورة هذا الأمر يكفي أن نعلم أن الدول المغاربية في حاجة إلى توفير حوالي 2 مليون فرصة عمل جديدة سنويا للحفاظ على معدلات البطالة الحالية، ومما يزيد الأمر صعوبة أن نسبة العجز في توفير الفرص تصل إلى 50 % والفساد سبب رئيسي في العجز (سايح، 2013/2012، صفحة 286).

وأهم وأخطر أثر للفساد على التنمية المستدامة هو استمرار هجرة الأموال المغاربية بعيدا عن الوطن، وذلك لان الفساد يتمثل في الرشوة والغش والاختلاف والبيروقراطية والروتين والابتزاز والعمولات وكلها من صور الفساد التي تؤدي في النهاية إلى هروب الاستثمارات سواء كانت وطنية أو أجنبية فهي بيئة فاسدة لا تساهم في أي نجاح اقتصادي على الإطلاق وكلها سلبيات تحتاج إلى علاج جذري حتى يمكن إغراء المستثمرين وجذب الأموال الوطنية المهاجرة أولا ثم جذب المستثمرين الأجنبي فيما بعد وهناك نماذج ناجحة في العالم العربي تخلصت من كل صور الفساد وخلقت بيئة صالحة للاستثمارات بكل ما تحمله الكلمة من معان وقضت على الروتين فعلي سبيل المثال دولة الإمارات العربية المتحدة تنتهي إجراءات ترخيص أي مشروع استثماري في يوم واحد وهو ما أدى إلى تحولها إلى قبلة للاستثمارات من أنحاء العالم.

وبالتالي يمكننا توضيح العلاقة بين تخلف البيئة السياسية، الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية وعجز بناء الحكامة وتحقيق التنمية المستدامة في الدول المغاربية، من خلال مقاربة الموضوع بخصائص الحكم السيئ أو غير الصالح (Poor Governance) وهذا حتى يسهل علينا معرفة أسباب استمرارية العجز في التوصل إلى عمل تنموي شامل في هذه الدول، هذه الخصائص تتمثل في (سهايلية و قريدة، 2018):

- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة و المصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، ويتجه بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لصالح مصلحة خاصة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ❖ الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، ولا يطبق مفهوم حكم القانون.
- ❖ الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات.
- ❖ الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية و تدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها.
- ❖ الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة ومغلقة وغير شفافة للمعلومات، ولعملية صنع القرار بشكل عام، وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.
- ❖ الحكم الذي يتميز بوجود الفساد وانتشار آلياته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

وإذا كانت هذه الخصائص تشترك فيها معظم مناطق العالم، فإن الدول المغاربية تعد إدارة الحكم فيها أضعف من كل مناطق العالم الأخرى. وهذا ما بينته دراسة البنك الدولي وتقرير التنمية الإنسانية العربية.

وبناءا على ما سبق وثبوت واقع المجتمعات المستضعفة صحتها، فإنه لا يصعب على من يراقب العمل التنموي في الدول المغاربية أن يلاحظ مدى فشل الحكومات المتعاقبة وعجزها منذ استقلالها إلى اليوم في تهيئة بيئة ملائمة لبناء حكم صالح، ومدى تخلف نسقها السياسي والإداري و عجزه في مواجهة الضغوطات الإنمائية، وفي تحقيق طموحات المواطنين وتلبية احتياجاتهم بالمستوى المطلوب.

5. الحلول المقترحة لتطبيق الحكامة وتحقيق التنمية المستدامة في الدول المغاربية

لبلوغ أهداف التنمية المستدامة لا بد من مضاعفة المجهودات لترسيخ مبادئ الحكامة الرشيدة في الدول المغاربية، لا بد من القيام بمجموعة من الإجراءات وتغيير نمط التسيير في النظام الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق الديمقراطية والشفافية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة. وهنا يمكننا اقتراح خطة تتبع من دول الدول المغاربية لتحقيق حكم صالح على النحو التالي:

- ❖ يجب أن يشعر جميع الفاعلين في الدول المغاربية بالحاجة إلى إصلاح الحكم لديهم، وأن الحكامة الرشيدة تكاد تكون الغائب الأكبر في إدارة الشؤون العامة في أغلب الدول المغاربية كما يبينه تقرير الشفافية.
- ❖ أن تعالج إشكالية الحكامة في الدول المغاربية بشكل قطري وان تحدد مظاهر الفساد والقمع ومحاصرة حقوق الإنسان المغاربي بدقة حسب درجة خطورتها وانتشارها عبر دول المنطقة.
- ❖ دعم الآليات التشاركية من أجل إقرار مؤسسات شفافة ومنفتحة.
- ❖ الإقدام على الإصلاحات المؤسساتية اللازمة لإرساء منظومة الحكامة الجيدة بشكل يجعلها قادرة على استيعاب تغيرات العالم المتسارعة والاستثمار الأمثل للتكنولوجيات الحديثة (البومسهولي، 2018).
- ❖ مشاركة مجموعة من الهيئات في مبادرة الحكامة الرشيدة وهي الحكومة، البرلمان، جهاز القضاء، مجلس المحاسبة، مؤسسة الوساطة، هيئة المراقبة، هيئة الخدمات العامة، الإعلام، المجتمع المدني، القطاع الخاص.
- ❖ أن تبادر كل حكومة إلى إطلاق مبادرة عملية وهي مبادرة الحكم الصالح عبر حوار مفتوح إعلاميا وورشات تفكير مزودة ببرنامج ومنهجية.
- ❖ صياغة ميثاق سلوك يحمل صفة الإجماع والإلزام وتتعهد باحترامه وتطبيقه جميع الهيئات المشاركة في صياغة المبادرة ويتضمن هذا الميثاق:
  - ➢ الانتخاب الشفاف

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- المساءلة ومحاسبة الحكومة لدى ممثلي الشعب.
- المحاسبة الوطنية وإصدار التقارير الدورية عنها.
- عمل الجهاز القضائي على أساس الاستقلالية.
- الحصول على المعلومات والوثائق.
- ممارسة حق الإعلام وإبداء الرأي والتظاهر.
- إدارة الموارد العامة.
- التنافسية وتسليم الصفقات.
- تأسيس المجتمع المدني ودعمه.
- العلاقة بين السلطات الأممية المختلفة والسلطة السياسية.
- أن تجري تطبيق التعهدات والالتزامات وتأسيس الهيئات المكلفة بمتابعة مراحل الإصلاح على مراحل مدروسة.
- إصلاح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة والتركيز لدى التنفيذ على الموارد البشرية قبل النصوص والمؤسسات.
- لإنجاح هذه الخطة لابد بإجماع الأطراف كافة بما في ذلك المؤسسة الأمنية.

بالإضافة إلى ذلك لا بد من تفعيل وتقييم مختلف السياسات ذات البعد التنموي باعتبار أنها كفيلة بتعزيز العمل وصيانة المخططات والبرامج التنموية من الإختلالات الممكنة والانحراف عن الأهداف المسطرة، كما يقتضي الأمر مراجعة الأدوار التقليدية للدولة وإقرار اللاتمركز الإداري واعتماد أساليب أنجع لضمان نجاح السياسات التنموية العامة

فإذا طبقت هذه الإجراءات فإنه يمكن تحقيق الحكامة الجيدة في البلدان المغاربية كما هو موجود في كثير من دول العالم المتقدم، لذلك وعلى هذا الأساس لا بد أن يشكل تطوير آليات الحكامة عنصرا أساسيا ضمن الجيل الجديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تقبل عليها الدول المغاربية في مسارها التنموي.

6. خاتمة:

في الأخير يمكننا القول أن الدول المغاربية تعيش تباطؤ في معدلات نموها مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم، وتتعدد الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع، إلا أن المؤكد هو أن طبيعة نظام الحكم في هذه الدول لا يشجع على الاستقرار والتنمية بقدر ما يساعد على تفشي مظاهر الفساد. فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف هذه الدول لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكامة والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي، فالتحديات مازالت كبيرة من خلال تراجع المشاركة الشعبية، واستمرار انتهاك حقوق الإنسان وتشديد القيود على وسائل الإعلام والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول المغاربية يجب إرساء مبادئ الحكامة الغائبة في غالبية هذه الدول نظرا لطبيعة الحكم الذي يغلب عليه النظام الديكتاتوري وغياب الشفافية في تسيير أمور الدولة بالإضافة إلى انعدام آليات الكفيلة بضمان التداول على السلطة وتنمية الديمقراطية.

وبالتالي نستنتج مما سبق ما يلي:

- إن تحقيق الحكامة لابد أن يمر من عبر إيجاد حلول ناجعة لمعضلة الديمقراطية والفساد والتي تعد من أهم معيقات التنمية المستدامة.
- أن مفهوم التنمية المستدامة يستهدف في العمق تحقيق الديمقراطية لأنها تنطلق من مبادئ الحكامة من قبيل المقاربة التشاركية سياسة القرب المحاسبة والمسؤولية الرؤية الإستراتيجية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- أن من الحق المواطنين أن ينعموا بتنمية شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية مبنية على أسس الديمقراطية ومبادئ الحكامة.
- أن لا تنمية مستدامة بدون ترسيخ حكامة حقيقية.

مقترحات الدراسة:

انطلاقا مما سبق ولتعزيز واقع ممارسة الحكامة بكافة أبعادها تحقيق التنمية المستدامة ارتأينا تقديم الاقتراحات التالية:

- تعميق دمقرطة النظام السياسي المغاربي وسيادة القانون.
- العمل على تغيير ثقافة التدبير لدى المسؤولين بنشر ثقافة خدمة الصالح العام وربط المسؤولية بالمحاسبة.
- العمل بالإصلاحات النابعة من القناعات الداخلية دون في تبيق مخططات آتية من الخارج.
- محاولة الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيق الحكامة.
- الاقتناع بضرورة الأخذ بمتطلبات الحكامة في الدول المغاربية على مستوى الحكومات أو الجمعيات أو الهيئات الفاعلة في التنمية.
- وضع جائزة وطنية سنوية تعطى للمسؤولين الذين يجسدون أثناء ممارستهم لمهامهم لمبادئ الحكامة الجيدة.
- وضع آليات تساهم في زيادة رقابة المواطنين على المسؤولين مع إمكانية عزل المتورطين منهم في قضايا الفساد واستغلال النفوذ.
- التعجيل بإخراج القوانين التي تضمن الحصول على المعلومة وتقديم العرائض والمبادرة التشريعية.
- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي.
- تحديد إطار للحكم الاقتصادي الصالح ومتكيف مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد.

7. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

- أبو زنط ماجدة احمد، غنيم عثمان محمد،(2007)، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- جمعة شعراوي سلوى، هلال على الدين،(2001)، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، ط2، مصر، مطبعة القاهرة، مركز دراسات واستثمارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة.
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية،(أكتوبر 1989)، تر:محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد 142.
- محمد صالح الشيخ،(2002)، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ط1، الإسكندرية، مطبعة الإشعاع الفنية.
- موسشيت دوجلاس،(2000)، مبادئ التنمية المستدامة، ط1، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

- **الأطروحات:**

- زاوي أحمد صادق،(2009)، التغيير المؤسساتي، الحكم الراشد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
- سايح بوزيد،(2013/2012)، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **المقالات:**
  - بوكطب محمد،(د.س.ن)، الحكامة: المبادئ والاسس، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية، العدد 15
  - عبد اللطيف بروحو،(2011)، مالية الجماعات المحلية بين واقع الرقابة ومتطلبات التنمية، المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية، عدد97 .
  - عبد الهادي مختار،(جوان 2017)، الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية والتشريعات البيئية، العدد 09.
  - منور اوسرير وجيلالي بن الحاج وفتيحة مغروة،(د.س.ن)، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 09 .
- **مواقع الانترنيت:**
  - عبيد مروان، (2012/03/18)، الحكامة: المبادئ والاسس، تم الاطلاع بتاريخ: 2022/01/18، من الموقع الالكتروني: *http://afourer.7olm.org/t70-topic*
  - الراوي توفيق،(2012/12/20)، سؤال الحكامة في المغرب: قراءة في المفهوم وسبل التفعيل، مجلة أدرار بريس، تم الاطلاع بتاريخ: 2019/01/18، من الموقع الالكتروني: *http://www.adrarpress.com*
  - سهايلية سماح، قريدة عيدة،(2018/01/27)، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، تم الاطلاع بتاريخ: 2022/01/26، من الموقع الالكتروني: *https://democraticac.de/?p=51860*
  - البومسهولي الريحاني الكباص، (2018/06/22)، ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة في تفعيل وتقييم السياسات العمومية من المداخل الأساسية والحاسمة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، جريدة الاتحاد الاشتراكي، تم الاطلاع بتاريخ: 2022/01/19، من الموقع لالكتروني: *https://www.maghress.com/alittihad/2060055*
  - الغالي محمد،(2018)، الحكامة والتنمية، ص ص 8-10، تم الاطلاع بتاريخ: 2022/01/18، من الموقع الالكتروني: *https://hazbane.asso-web.com/uploaded/o-u-o-u-o-u-o-u-o-u-o-u-u-u-o.pdf*
- **قائمة المراجع الأجنبية**
  - World Commission on Environment and Development, (August 1987),Our Common Future, UN General Assembly, A/42/427.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)